

إفاضة العوائد

[335] [ولا يرد أنه - بناء على هذا الظهور - يلزم عدم الاحتياج إلى مقدمات الحكمة في الحكم الايجابي ايضا . توضيح الاشكال: أن ظاهر القضية الحاكية لتعلق الايجاب بالطبيعة أنها بنفسها مورد للحكم ، لا بما هي معرفة لصنف خاص منها ، لعين ما ذكر في القضية المنفية ، ولأزم تعلق الحكم بالطبيعة بنفسها سريانه في كل فرد ، فلا يحتاج فهم العموم من القضية إلى مقدمات الحكمة . وبيان دفعه ان المهملة تصدق على وجود خاص حقيقة ، فان كان الثابت في نفس الامر الحكم المتعلق بوجود خاص منها ، يصح نسبة الحكم إليها حقيقة ، فإسراء الحكم إلى تمام الافراد لا يقتضيه وضع اللفظ ، بل يحتاج إلى المقدمات . وهذا بخلاف النفي المتعلق بالطبيعة المهملة ، فانه لا يصح إلا إذا لم تكن متحققة اصلا ، إذ لو صح نفي الطبيعة مع وجود فرد خاص منها ، لزم اجتماع النقيضين . ومحصل الكلام أنه لا شك في أن قولنا (كل رجل ، وقولنا لا رجل) يفيدان العموم ، من دون حاجة إلى مقدمات الحكمة . والسر في ذلك ما قلناه ، ولو لا ذلك لما دل قولنا اكرم العالم مطلقا أيضا على الاطلاق ، إذ الاطلاق ايضا أمر وارد على مفهوم لفظ العالم . والمفروض أنها مهمة تجتمع مع المقيد ، ولذا لو قال (اكرم العالم العادل مطلقا) لم يكن تجوزا قطعا ، كما ذكرنا في تقرير الشبهة في مدخول لفظ الكل والنفي ، ولا شبهة في أن العرف والعقلاء لا يقفون عند سماع هذا الكلام ، ولا يطلبون مقدمات الحكمة في مفهوم لفظ العالم الذي ورد الاطلاق عليه . ولعل هذا من شدة وضوحه خفي على بعض الاستاتيز فتدبر فيما ذكرناه .
